الأمم المتحدة

E/CN.5/2003/NGO/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 January 2003
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الحادية والأربعون
١٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣
البند ٣ (أ) '٥' من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: "التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية": سياسات ودور المؤسسات المالية الدولية وتأثيرهما على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للمستوطنات ومراكز الأحياء السكنية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ومؤسسة اليزابيث سيتون؛ وجماعة سيدة المحبة والراعي الصالح؛ ومؤتمر القيادة الدومينيكية؛ والرابطة الدولية لتقدمة مريم العذراء في الهيكل، راهبات تقدمة العذراء؛ وراهبات مدرسة كنيسة العذراء؛ وراهبات كنيسة العذراء بمدينة "نامير" وجمعية المبشرين الكاثوليك العاملين في المجال الطبي؛ وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والاتحاد الدولي لعلم دراسات الإنسان وعلم الأعراق البشرية وهو منظمة غير حكومية مدرجة على القائمة**

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.5/2003/1.

** قُدمت هذه الوثيقة متأخرة إلى خدمات المؤتمرات دون التعليل المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء التي قررت فيها الجمعية أنه إذا تأخر تقرير ما فإنه ينبغي إيراد سبب هذا التأخر في حاشية للوثيقة.

280103 280103 03-20458 (A)
0320458

إن العمل لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر يتطلب التزاما أكبر من جانب جميع أعضاء وشعوب الأمم المتحدة. وللسياسات العامة للمؤسسات المالية الدولية أثر ضخم على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية. ونحن نوصي بأن تستعمل المؤسسات المالية الدولية ما يلي كمبادئ أولى بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية:

١ - **إشراك جميع أصحاب المصلحة (الحكومات، والبلدان المتلقية للمشاريع، والخبراء داخل وخارج البلد، والشركاء الإنمائيون، والمنظمات غير الحكومية) في كل مرحلة من مراحل التنمية**[(١)] **(ونتوقع أن يأخذ مبدأ المساواة بين الجنسين موضعا ملائما).**

وقد ذكر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عرضين قدما مؤخرا في الأمم المتحدة أن المشاريع تؤتي أفضل ثمارها عندما تعمل جميع القطاعات جنبا إلى جنب. إن شعوب البلدان هي التي تعرف ما تحتاجه وما هو مقبول في ثقافتها. إن هذه الشعوب هي الخبراء الرئيسيون الذين يتعين استشارتهم. وكم يضيع من وقت وجهد ومال بسبب استبعاد هذه المجموعة. وقد أُكدت أهمية المشاركة من جانب جميع المعنيين في توافق آراء مونتيري.

ونعتقد أن ثمة مبدأين يتعلقان بالسلوك الخلقي والأخلاقيات هما ''التفويض'' (تصنع القرارات من جانب من تتأثر حياتهم بها) و''الخيار التفضيلي للفقراء'' (تبنى جميع القرارات الاقتصادية على الكيفية التي تؤثر بها في حياة الفقراء).

٢ - **قيام المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بتغيير المعايير الراهنة المتعلقة بتحديد القدرة على تحمل الديون. ويجب أن تأتي قدرة الحكومات على تمويل احتياجات التنمية البشرية في المقام الأول لكي يتسنى القضاء على الفقر وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية**[(٢)].

يلزم أن يكون النمو الموجه لصالح الفقراء مصحوبا بتحقيق تقدم في توفير فرص الوصول إلى الحقوق الاجتماعية الأساسية[(٣)]. والتدابير والخطط الشديدة القسوة غير مقبولة عندما تؤدي إلى مزيد من الفقر. ويلزم أن تعد ''شبكات أمان'' للضعفاء قبل إجراء أية تعديلات هيكلية. ولم تظهر التجربة أن النموذج التحرري الجديد يصلح لجميع الاقتصادات.

---

(١) لجنة التنمية ''اللجنة الوزارية المشتركة التابعة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية'' ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٢) ''بلاغ لجنة النقد والمالية الدوليين التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي''، بيان صحفي رقم ١/٤٥، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٣) النمو ضروري لخفض الفقر ولكنه ليس كافيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ونحن نعتقد أن كل حكومة عليها واجب أخلاقي هو إعطاء الأولوية لرعاية شعبها الخاص بها. وتذكر ... أن توافق آراء مونتيري (انظر A/CONF.198/11، الفصل الأول، القرار ١ المرفق) وعد بإنشاء آليات لتسوية الديون تجمع بين المدينين والدائنين لإعادة جدولة الديون غير المقدور عليها بطريقة تتسم بحسن التوقيت والفعالية. وبدلا من آلية إعادة جدولة الديون السيادية التابعة لصندوق النقد الدولي نحن نطالب ''بإجراء عادل وشفاف للتحكيم''.

٣ - تميز جميع أنواع البيانات في المشاريع الوطنية للتنمية الاجتماعية بالشفافية وسهولة وصول كافة الجماهير إليها في كل خطوة من الخطوات المتسلسلة (التصميم والتخطيط والإعداد والتنفيذ والرصد والتقييم).

ونحن نتفق مع الاستنتاجات الواردة في ''دليل المستعمل لتحليل الفقر والأثر الاجتماعي'' الذي أعدته كاثلين سيلفاغيو من خدمات الإغاثة الكاثوليكية[٤] ولا يمكن صنع أفضل القرارات من أجل المصلحة العامة إلا عندما تكون الحقائق شفافة ومتاحة لعامة الجمهور دون قيود.

وستزداد سهولة الوصول إلى رصد الغايات الإنمائية للألفية وكذلك وضوحها في المشاريع/الاتجاهات التي يختارها المعنيون عندما تكون الشفافية تامة.

٤ - وتحقيق رؤية جديدة، اتفاق عالمي على إعادة الاستقلال الذاتي إلى الحكومات بالنسبة لوضع السياسات العامة، وإخضاع الأسواق للأولويات التي تحددها الحكومات الديمقراطية المنتخبة، والمؤسسات الدولية المدركة لمسؤولياتها. ونحن نود أن نعيد تأكيد الأعمدة الثلاثة: العلاقات الاجتماعية والسياسية والبيئية[٥].

يلزم تغيير منظم في النموذج والوظائف الراهنين للمؤسسات المالية الدولية التي تحول الأرباح وتدفقات رأس المال إلى الشركات عبر الوطنية والبلدان المتقدمة النمو بينما تترك البلدان النامية ولا سيما المجموعات المهمشة من هذه البلدان، لتعاني التكاليف البيئية والبشرية.

---

(٤) تعليقات على ''دليل المستعمل لتحليل الفقر والأثر الاجتماعي'' (طبعة في مرحلة الإعداد)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٥) فريق السيدة آن بيتيفور، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، إدارة العولمة، اللجنتان الثانية والثالثة من لجان الجمعية العامة.

وينبغي أن تكون ثمة تدفقات من رأس المال تذهب من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة لا من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية ... فهذا هو العكس تماما مما نظنه في العادة نظاما منصفا(٦).

٥ - أن يحدث إلغاء لإجمالي ديون البلدان الفقيرة.

إن مبادرتي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الأولى والثانية لم تساعدا كثيرا من البلدان المدينة. فخدمة الدين تؤثر بشكل خطير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان في الجنوب. وتدعو حركة تخفيف عبء الديون إلى إحداث تغيير أساسي في علاقات القوى بين المدينين والدائنين والاشتراك الفعلي للمتأثرين من خلال عملية تشاركية ديمقراطية في الوصول إلى برنامج فيه كل مقومات النجاح والاستدامة وذلك فيما يتعلق بإلغاء إجمالي الديون وبخدمة الديون على حد سواء.

---

(٦) البروفيسور جوزيف ستيغليتز، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ على النحو الذي ذكرته آن بتيفور، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.